http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1716) السنة السابعة - السبت (6) شباط 2010

أثار موضوع ايقاف التعيينات المقررة في موازنة عام ٢٠١٠ ردود افعال شعبية وانتقادات من الاعلاميين والاكاديميين و من قبل الكتل النيابية. الوظائف التي اعلن عنها بأنها ستنطلق بمجرد ان تقر الموازنة التشغيلية كان عددها(١١٥)الف وظيفة، لكن الذي حدث بعد ان اقرت الميزانية اجل اطلاق الوظائف لحين تشكيل مجلس الخدمة الاتحادي. هذا الاجراء انهى امل الكثير من العراقيين في ان يتخلصوا من مرحلة البطالة التي جثمت على صدورهم لسنوات طويلة، الكثير من العاطلين والخريجين كانوا يأملون بأن يجدوا فرصة عمل، لكن ماحدث جعل الأمل بعيداًعن ان يكون لهذه الشريحة من المغضوب عليهم فرصة للتعيين.

ويعتقد مراقبون واقتصاديون بان مشكلة البطالة هي ام المشاكل التي تنخر المجتمع العراقي وتشكل ركنا من اركان العوامل المؤدية الى عدم استقرار البلد. (المدى) بدورها رصدت آراء الشارع العراقي وفئة الشباب وهم الشريحة الاكثر استهدافا في حالة توقف التعيينات،وقد اخترنا الذين التقينا بهم بشكل عشوائي وتكلم الكثير منهم بشكل عفوي.

وائل نعمة

تجري استطلاعاً حول ايقاف التعيينات

١١٥ ألف عائلة تنتظر مجلس الخدمة الاتحادي!

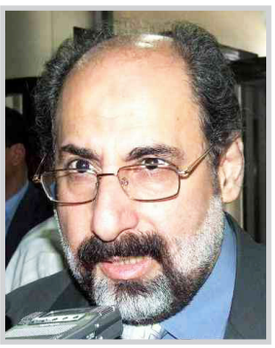

اخر الاحباطات

طلاب في جامعة بغداد كانوا يتحدثون عن ايقاف التعيينات ويبدو عليهم الاحباط حينما وصل الى مسامعهم هذا الخبر، حيث يقول رامي ابراهيم في المرحلة الاخيرة (هندسة نفط) « ايقاف التعيينات اضاع الفرصة على الكثير من الطلبة وخاصة طلبة المرحلة الرابعة كونهم يعيشون اواخر ايام الدراسة ومقبلين على معترك العمل.

ويقول زميله سيف صهيب «ايقاف التعينات كان بمثابة رصاصة الرحمة التي تطلق على الحصان المكسور والذي لايمكن شفاؤه فنحن كسرنا وسقطنا بالضربة القاضية قبل ان ندخل الحلبة ورميت لنا (المنشفة) قبل بدء منازلة التعيين فسابقا كنا نراهن على القرارات الحكومية التي ربما ستنصفنا يوما ما، أما اليوم فلم يبق امامنا سوى الجنابر والبسطيات والبطالة المقنعة.

تحدثنا مع احمد عادل طالب العلوم (قسم الفيزياء) حيث قال « انا في المرحلة الاخيرة وان سماعي بهذه الانباء غير السارة قد جعلتني اشعر بالاحباط ولااتمنى ان اتخرج من الكلية لاني اجهل مصيري، فقد كان املي كبيرا على ان تكون هذه السنة مختلفة عن سابقاتها وتوقعت ان يكون لي نصيب في التعيينات «.

فيما كان سداد لطيف في قسم الفلك غير مستغرب لما سمعه في مسألة ايقاف التعيينات حيث قال « انا كنت اتوقع ان هذا الامر سيحصل، لاننا قد اعتدنا على المفاجآت في اللحظات الاخيرة وانا لااعير اي اهمية لهذا الموضوع لاني ومنذ البداية كنت اعرف ان دخولي في هذه الكلية هو للحصول على الشهادة للمظاهر الاجتماعية فقط «

وفي المقابل قالت سرى ابراهيم طالبة بكلية التربية في جامعة بغداد « من غير المعقول ان يريد كل الخريجين وغير الخريجين ان يعملوا في وظائف حكومية، ان المؤسسات الحكومية لايمكنها ان تستوعب كل هذه المجاميع «. وطالبت سرى ان يقوم القطاع الخاص بأخذ دوره في تشغيل الشباب ورفع الثقل عن الحكومة. وفيما يخص قرار ايقاف التعينات تعتقد سرى بأن الامور شائكة للغاية فمن جهة في العراق جيوش من العاطلين ويحتاجون للوظائف ومن جهة اخرى ان هذه الوظائف تحتاج اموالاً واستراتيجية للعمل وليس تكديس لمجاميع من الموظفين دون عمل حقيقي.

بينما بشار صاحب بكلوريوس الاجتماع تعلم النجارة وفتح محلا وركن شهادته على الرف وما عاد من الشباب الذين يتحدثون عن مراحل العمل في دوائر الدولة ويعلق قائلا «تعرضت لاكثر من مرة لعمليات نصب جراء بحثي عن التعيين الحكومي وبصورة جنونية فأول مرة خسرت الفاً ومئتي دولار وفي الثانية خسرت (٦٠٠) دولار حتى اكتشفت اني ضحية لعبة كبيرة اسمها تعيين حكومي فقررت تعلم النجارة وغلق باب التعيين على رأي المثل الشائع (الباب الي تجيك منه الريح سده وستريح)، فأن قرار ايقاف التعيينات او اطلاقه لايعني لي شيئا «.

دراسة الوضع

الاستاذ حيدر التدريسي في كلية الهندسة بجامعة بغداد يقول «ان هذا الموضوع هو حلقة متسلسلة مرتبطة بعضها البعض، واهمال احدى الحلقات او ضياعها سيعكر صفو العملية التنظيمية في سياسة التعيينات، فيجب ان تكون البداية بوضع دراسة عميقة وعلمية حول احتياجات البلد من التخصصات وتحديد الشواغر في الدوائر الحكومية وماهي الاولويات في املاء هذه الشواغر، وتأخذ هذه الدراسة بأعتبارها المشاريع المستقبلية والاستراتيجية وحاجة البلد في السنوات القادمة الى الاختصاصات المختلفة، وعلى اساس هذه الدراسة ننظم عملية القبول في الجامعات والمعاهد وفي الدراسات العليا حتى لاتكون العملية عشوائية ونكدس موظفين في اختصاص معين في مكان واحد بينما هناك اماكن تعاني شحة في عدد الموظفين والاختصاصيين.

واضاف « لدينا الكثير من الكفاءات العلمية في المجالات والاختصاصات كافة من طلبة الماجستر والدكتوراه المتخرجين والذي حازوا على درجات عالية جدا في اختصاصاتهم، هذه الكفاءات العلمية والتي تعد ثروة للعراق تسهم في بنائه واعماره فكريا وعمليا تحلم بوجود فرص للتعيين تمارس من خلالها اختصاصاتها، ويجب ان نستوعب هذه الطاقات وننظم مسألة تعيينهم وبشكل سريع «.

مثل كل سنة!

فيما قال المهندس ايهاب عزيز ٢٩ سنة بأنه قد يئس من وعود الحكومة بالتعيين وقد أخذ على عاتقه البحث عن عمل دون من ان ينتظر تعييناً رسمياً، فانتقل من عمل لاخر ومن شركة لاخرى حتى استقر في احدى الشركات الهندسية. ويضيف « كنت اتمنى ان تنتهي هذه المرحلة واجد عملا بأختصاصي فبدلا من العمل برصف الشوارع وهو لايقع من ضمن اختصاصي لاني خريج هندسة ميكانيك واعمل الان في حقل الهندسة المدنية، تمنيت ان اعمل في احدى الشركات الحكومية بتخصص الميكانيك، وقد عقدت الامل هذه السنة على ان احقق حلمي بالعمل المرضي لي ولطموحي، ولكن الامر اصبح لم يختلف عن كل سنة حينما اقول السنة القادمة ستحمل البشائر ولكن تدخل السنة وتخرج دون بشرى «.

ابعدونا عن تجاذباتكم

فيما يرى المحامي نجم عبود ان اصرار بعض الكتل السياسية على ايقاف التعيينات بالكامل لعام ٢٠١٠ و صوتت على حرمان ابناء الشعب العراقي من الوظائف هو ضربة كبيرة لتطلعات ابناء الشعب العراقي لايجاد فرص العمل، في وقت تتفاقم فيه البطالة وتزداد بشكل مخيف ، وأصبح عدد المنتظرين من المواطنين الذين يتطلعون الى فرصة التعيين على مدار السنة بالالاف وربما بالملايين ينتظرون بفارغ الصبر الحل لمشكلة التعيين الازلية، هؤلاء لايهمهم ولايريدون ان تخضع احلامهم البسيطة للتجاذبات السياسية.ويضيف « نتمنى ان يخرج المواطن البسيط والشاب الذي تخرج مؤخرا من الجامعة من حلبة الصراعات الانتخابية، وان لايصيبه فقط غبار الصراع بل نتمنى ان يأتيه جزء من النسيم المنعش الذي يهب على النواب من الرواتب العالية والجوازات الدبلوماسية والامتيازات الاخرى.

بينما يقول صاحب محل بيع الموبايلات في منطقة بغداد الجديدة (سلوان صلاح) « ان الذي يريد ان ينجح بالانتخابات ويحوز على قلوب الناخبين ويحصد الاصوات التي تؤهله للجلوس تحت قبة البرلمان عليه اولا ان يفكر مئة مرة قبل ان يخطو مثل هكذا خطوة ويجمد التعيينات، لان مصائر الناس مرتبطة بأرزاقهم وهؤلاء الشباب والعاطلون لن يعطوا اصواتهم لمن قطع ارزاقهم، لابد لهم من ان يخططوا لمستقبل البلد وللمواطن وعليهم ان يوضحوا موقفهم هل انهم يعملون لمصالحهم الضيقة ام لمصلحة الكل؟

فوضى التعيين

فيما يقول عبدالجبار حسون ٣٤ عاما (موظف) « الداخل الى دوائر الدولة يرى ترهلا واضحا في اعداد الموظفين وهناك بعض الدوائر تعمل بأقل من نصف طاقتها فاحدى الدوائر الفرعية تضم ٢٥ موظفا في قسم العلاقات العامة وهذا على سبيل المثال لا الحصر.

ويشاركه الرأي ماجد كرم (عاطل عن العمل)، حيث يقول « انا مع ترشيد التعيينات وقد يستغرب الكثير من كلامي لاني عاطل وابحث عن فرصة عمل بشتى الوسائل ووجهة نظري مبنية على قناعتي التامة بتفعيل دور القطاع الخاص الضامن لحقوق العاملين فيه،عن طريق الضمان الاجتماعي هذا القانون المغيب الان «.

ويقول زيد جمال ٢٩ عاما (عامل بمطبعة) « لو سألت اغلب الباحثين عن العمل في القطاع الحكومي عن سبب اقبالكم على التعيين الحكومي لقالوا لك ان العمل هنا فيه ضمان ولا يستطيع احد ان يطردنا من عملنا دون عذر مقنع وهذا الكلام يمكن ان ينطبق على القطاع الخاص لو قام بضمان حقوق العاملين.

فيما يتساءل جواد حسين ٣٢ عاما (سائق تاكسي) اين هو البرنامج الحكومي لدعم القطاع الخاص؟ «فانت اذا سددت بابا فعليك ان تفتح بابا اخر، فاذا اغلقت الحكومة القطاع العام فعليها ان تكمل خطواتها الصحيحة بتفعيل القطاع الخاص العراقي وتشغيل المعامل الاهلية وعدم الاعتماد على المال الاجنبي (الاستثمار) فقط عندها سنقضي على اي شكل من اشكال البطالة».

حطب الارهاب

ويقول (علي الخصباك) رئيس تحرير جريدة بغداد « حقيقة انا مستغرب من وضع البطالة في العراق فمنذ سبعة سنوات ولم يوضع حل حقيقي لهذه المشكلة، ولم نسمع من البرلمان يوما ان تحدث عن هذه المشكلة، بالرغم من ان الجميع يعرف ان مشكلة البطالة تعد من محركات الارهاب، ولدينا الكثير من الخريجين والعاطلين ربما سيكونون حطبا لنار الارهاب، فأين الصناعة والزراعة واين العمل الجدي في هذه الجوانب ولماذا حولنا هؤلاء المواطنين الى اعباء على المجتمع، رغم اننا في بلد غني وفيه الكثير من الثروات، الا اننا مازلنا نعاني من البطالة وهجرة الكفاءات، واليوم قد زادوا الطين بله حينما قضية بعيدة كل البعد عن الحملات الانتخابية وهي تخص مصلحة البلد. واضاف « ان الدرجات الوظيفية هي عمل حكومي يختص بوزارة المالية والجهات المختصة الاخرى، ولكن اثارة هذا الموضوع في هذا التوقيت الحرج وجعلها مسألة تجاذبات بين الاحزاب بحيث بعض الاحزاب تؤيد والاخرى ترفض جعلته مشهد من مشاهد الحملات الانتخابية «، ويؤكد الاعلامي سعيد عبد الهادي بأن هذه المسألة تعد خطرا على الاحزاب نفسها قبل ان تكون خطرا على مصلحة العراق.

الانتقام من كل الشعب

فيما يقول النائب حسن السنيد (حزب الدعوة) في حديث لـ (المدى) على ان ايقاف التعيينات سيكون له انعكاس سلبي بشكل كبير على الحالة الاجتماعية والاقتصادية لملايين من العراقيين المنتظرين فرصة عمل.

واشار النائب السنيد بأن هذا الامر هو ليس انتقاما من المالكي وحكومته بل هو انتقام من الشباب والطلاب والخريجين والعاطلين عن العمل، وقد اوصت الحكومة بـ (١١٥) الف وظيفة، لكن البرلمان اعتقد اعتقادا خاطئا بأن هذه الوظائف ستكون لصالح حكومة المالكي او دعاية له، لكن الحقيقة ان الحكومة القادمة لن تكون بالضرورة حكومة المالكي لان الانتخابات على الابواب وقد تفرز حكومة جديدة بعيدة عن شخص المالكي، فأذا كانوا يريدون ان يعاقبوا المالكي فأنهم قد عاقبوا الشعب.

ويعول النائب السنيد بأن تقوم هيئة الرئاسة بنقض هذه الفقرة وعرض الميزانية العامة على البرلمان من جديد لتدارك هذه المسألة وتفتح التعيينات،وتجمد في الاقل خلال فترة الانتخابات واطلاقها بعد انتهاء الانتخابات.

الكفاءة والعدالة

بينما قالت النائبة عن التحالف الكردستاني (آلا الطالباني) في حديثها لل(المدى) بأنها تقف مع اطلاق التعيينات، لكن ضمن الضوابط والسياقات العلمية والمهنية حتى تشمل التعيينات كل الاختصاصات سواء الخريجين او العاطلين او الاميين وحتى الاختصاصات النادرة لكي لايحرم احد من هذا الحق.

وترى النائبة بأن المعيار المناسب لكي لايحرم احد من الحصول على وظيفة عن طريق تشكيل مجلس الخدمة الاتحادي. وتضيف قائلة « نحن منذ البداية كنا مع تشكيل هذا المجلس، وكان من المفروض العمل بتشكيله منذ بداية عمل مجلس النواب لكن تأخر العمل به، وتأخرنا الان بتشكيلة عقد المشكلة «. وتؤكد النائبة (آلا) بأنها رغم اصرارها على تشكيل مجلس الخدمة الاتحادي الا انها مع اطلاق التعيينات ولو لهذه السنة فقط وبعدها يبحث تشكيل المجلس في السنة القادمة.

فيما يرى النائب حميد مجيد موسى (الحزب الشيوعي) في حديث خص به (المدى) ان من الضروري اطلاق التعيينات وعدم توقيفها، فالمجتمع بحاجة الى فرص عمل جديدة لتأمين احتياجاتهم وهذا يجب ان لايخضع لتفعيل قانون مجلس الخدمة الاتحادي وايقاف التعيينات لغاية تشكيل هذا المجلس، بل نحن مع ان يجري الاثنان معا، اطلاق التعيينات وتشكيل مجلس الخدمة الاتحادي.

واكد النائب حميد بأنه يقف مع انهاء حالة المحاصصة وان يكون التعيين على حسب الكفاءة. ويضيف « لكن نحن لانقبل ان يعرقل المجلس وانهاء المحاصصة على حالة التعيينات وايقافها، بل يجب ان تجرى جهود مكثفة لاطلاق التعيينات وبالمقابل تشكيل مجلس الخدمة الاتحادي».

وعن سؤالنا حول هل هناك امكانية تشكيل مجلس الخدمة الاتحادي في وقت قريب، اجابنا النائب حميد مجيد بالقول « يمكن فعلا ان يشكل المجلس بالوكالة وهذا الامر يتعلق برئاسة الوزراء ولن يحتاج الى تصويت البرلمان، ويحتاج تصويت البرلمان حينما تتحول رئاسة المجلس الى الشكل الثابت وليس مؤقتا او بالوكالة. ويشير النائب الى ان تشكيل المجلس بالوكالة لن يكون شيئا جديدا على الاشكال الادارية الموجودة في العراق فهناك الكثير من الهيئات التي لم يصوت عليها ومازالت تدار بالوكالة.

حق الاغلبية الصامتة

واوضح النائب الدكتور علاء مكي (جبهة التوافق) في حديثه لـ(المدى) بأن مجلس النواب ورد امام انظاره الكثير من الشكاوى حول وضع التعيينات وجعلها مجيرة لبعض الجهات والاحزاب وبالمقابل حرمان الاغلبية التي يسميها الدكتور مكي بأنها الاغلبية الصامتة التي يقول عنها بأنها اكثر من ٨٥ ٪ من المواطنين الذين لاينتمون للاحزاب وهم محرومون من فرصة العمل والتعيين. واضاف « اننا حاولنا محاربة حرمان الكثير من المواطنين من الوظائف ووضعنا خطوة تحقيق العدالة وعلى ان يكون التعيين على اساس الحق والعدالة والانتماء للعراق اولا». واشار الا ان مجلس الخدمة الاتحادي يعتبر نافذ لكن مجلس الوزراء قد عرقل في تشكيله. لاسباب يعتبرها النائب علاء مكي معروفة للجميع. وأكد « ان تشكيل المجلس هو فرصة وامل لجميع العراقيين، وان (١١٥) الف فرصة عمل لن تكون كافية لو وزعت بشكل عشوائي وغير مدروس وبشكل غير عادل، لكن لو وضعت خلال السياقات العلمية والعدالة سيكون دفعة للمجتمع وابعاده عن اليأس.

إذن من صوت؟

وقالت النائبة المستقلة صفية السهيل لـ(المدى) ان البرلمان العراقي صوت بعدد من الاصوات على ربط قضية التعيينات بمجلس الخدمة الاتحادي، ومن حيث المبدأ فأننا اكدنا من خلال وجودنا في مجلس النواب على ضرورة تشكيل هذا المجلس والتأكيد على تكافؤ الفرص على اساس الاهلية، الا اننا لانربط اطلاق التعيينات والشواغر بالموازنة العامة وبتشكيل مجلس الخدمة الاتحادي.

وترى النائبة السهيل ان اطلاق هذه التعيينات كانت من الممكن ان تساهم في حل جزء من معاناة الشعب العراقي، حيث نحن نتحدث عن (١١٥) الف وظيفة اي نتحدث عن حل مشكلة (١١٥) الف عائلة عراقية تنتظر فرصة عمل، وبالمقابل لاتوجد استثمارات حقيقية يمكن ان تستوعب هذه الطاقات المتوقفة وتكون بديلة عن الوظائف الحكومية. واشارت الى ان هناك الكثير من العاطلين الذين ينتظرون فرصة عمل وهناك من ينتظر ان يتحول من موظف مؤقت الى موظف دائم.

وحول سؤالنا حول ان الكل قد اجمع على انهم مع تشكيل مجلس الخدمة الاتحادي واطلاق الوظائف فلماذا اذا لم تصلوا الى حلول وسيطة انتم اعضاء البرلمان؟، اجابت النائبة بالقول "اذا من صوت لصالح هذه الفقرة؟ انا لم اصوت لصالحه، وكانت لي الكثير من المداخلات خلال جلسة اقرار الموازنة ورفضت ربط التعيينات بالمجلس، لكن من الواضح ان هناك استهدافاً للحكومة وفي توظيف هذا الموضوع لصالح الحملات الانتخابية، وكان الكل يعرف بأن هذه القضية مهمة ولم يكن من المفروض رفع جلسات مجلس النواب قبل تشكيل مجلس الخدمة".

واكدت النائبة بان هذا ليس علاجا للمشكلة واننا نطالب بفتح فرص التعيين وتحمل المسؤولية الجماعية في تعيين وايجاد فرص للكثير من الشباب والعاطلين ويجب ان نعطي المواطن هدية في نهاية عملنا التشريعي.

وأضافت «باننا كنا نتخوف من ان يكون تشكيل المجلس في هذه الفترة ستصيبه عدوة المحاصصة ونقل له هذه المشكلة بدلا من ان نحافظ على استقلاليته وحياديته في اختيار الكفوئين للخدمة الحكومية «.

مواطنون: من يريد أن يعاد انتخابه عليه أن لايقطع أرزاقنا!

إعلاميون: البطالة حطب الارهاب.. والتعيين أمر منوط بالحكومة

برلمانيون: نحن مع إطلاق التعيينات وتشكيل مجلس الخدمة الاتحادي